

إلى جانب كوادر العاملين في مختلف القطاعات وسد النقص في موظفي «الرعاية الاجتماعية» «الشؤون»: إنشاء هيئة القوي العاملة وإقرار قانون للعمل التعاوني والرعاية الأسرية والحضانات الخاصة أبرز ما ينتظر الوزير الجديد



قطاع العمل في انتظار إقرار الهيئة العامة للقوي العاملة وإنجاز كوادر الموظفين



دار الرعاية تنتظر الكثير من المشاريع التطويرية

فاطمة الأمير: 15 فيلماً تنافس على جائزة مسابقة مكتب الشهيد



أعلنت المدير العام لمكتب الشهيد فاطمة الأمير أن 15 فيلماً كويتياً جديداً تنافس على جائزة مكتب الشهيد ضمن المسابقة التي حملت عنوان «فيلم قصير» في حب الكويت، التي ستعلن جوائزها في حفل سيقام يوم التحرير 26 فبراير الجاري. وأشارت فاطمة الأمير إلى أن المكتب كان قد شكل لجنة تحكيم ضمت عدداً بارزاً من الكوادر الفنية والإعلامية البارزة ترأسها د. ليلى السبعان، وتضم في عضويتها الفنان الكبير محمد المنصور والناقد السينمائي عبدالستار ناجي. وأكدت المدير العام لمكتب الشهيد على التفاعل الكبير الذي حصته المسابقة من قبل الشباب السينمائي الكويتي الذي قدم عدداً كبيراً من الأعمال السينمائية التي تتناول عدداً من القضايا والموضوعات التي تتمحور حول حب الوطن وتعير عن المعاني الكبيرة لحب الكويت والانتماء إليها. وأشارت إلى أن لجنة التحكيم الخاصة بالمسابقة بدأت اجتماعاتها على مدى الأيام الماضية، ويتوقع أن تخلص إلى إقرار نتائجها في الأيام المقبلة. كما أشادت بالجودة والتميز الرفيع المستوى الذي ظهرت به الأعمال المشاركة، والمحت إلى أن اللجنة المنظمة راعت في هذه المسابقة منح الفرصة للشباب السينما في الكويت من أجل التعبير عن محبتهم لهذه الأرض الطيبة من خلال إبداعاتهم السينمائية التي جاءت تنشر بميلاد جيل من السينمائيين الشباب يسير خلال نهج الرواد من صناعات السينما في الكويت. الجدير بالذكر أن مكتب الشهيد درج على إقامة مسابقة سنوية تقام خلال احتفالات الكويت بالعيد الوطني وذكرى التحرير تتناول موضوعات ونتاجات إبداعية متعددة، وفي الدورة الحادية عشرة لهذه الجائزة تأتي الفرصة لأهل السينما وشبابها ليقولوا كلمتهم ويقدموا نتاجاتهم في حب الكويت. وفي ختام تصريحها أشادت فاطمة الأمير بمجموعة الأعمال المشاركة في المسابقة التي وصفتها بأنها أفلام في حب الكويت.

القضايا الخاصة بالوزارة في المحاكم.

الوزير المرتقب؟
الحضانات

الجمعيات التعاونية وتعيين موظفي الوزارة لإدارة الجمعيات، والبدء بتنفيذ مشروع ميكنة خدمات القطاع المطروح منذ سنوات للتنفيذ حيث يربط الوزارة مباشرة بالجمعيات التعاونية والاتحادات ويساهم في عملية ضبط العضوية في التعاونيات ويعطي مساحة أوسع وأشمل للمراقبة المباشرة على جميع أعمال التعاونيات سواء للتأحية المالية أو الإدارية لجهة التوظيف وغيرها من الأمور ذات العلاقة.

قطاع التخطيط والتطوير الإداري المسؤول بشكل مباشر عن تنفيذ المشاريع التطويرية للوزارة وهو المسؤول الأول عن ميكنة خدمات الوزارة وفق برنامج الحكومة الإلكترونية التي جانب الكثير من المشاريع الخاصة في برنامج عمل الحكومة التنموي لكن يحتاج إلى تفعيل في اداراته المختلفة ليقوم بمهامه فهل يتحقق ذلك مع الوزير المرتقب؟

ربما بعد قطاع التنمية الاجتماعية التي جانب قطاع العمل من أكثر القطاعات التصاقاً بالجمهور وفي مختلف اداراته وبرزها الرعاية الأسرية التي تخصص بتقديم الرعاية لفئات الأرامل والأيتام والمعاقين والأسر المتعققة وهي تنتظر قانوناً جديداً يلبي احتياجات هذه الفئات الاجتماعية. إدارة المرأة والطفولة والتي تهتم بالنشء والأطفال وتنظم العمل في الحضانات الخاصة وهي أيضاً تنتظر قانوناً جديداً ينظم العمل في هذه الحضانات ويضع حداً للتلاعب في مستقبل الأطفال إلى جانب قضايا المرأة والعمل على تنمية قدراتها الاجتماعية، إدارة تنمية المجتمع المسؤولة في مجال التماسك الأسري التي جانب تدريب النساء في الاعتماد على أنفسهن مادياً أيضاً تحتاج هذه الإدارة لإعادة النظر في القانون المنظم لها بما يتناسب مع متطلبات العصر إلى جانب قانون ينظم عمل الصالات التابعة لهذه الإدارة. وإدارة الجمعيات الخيرية والمبرات ودورها في تنظيم العمل الخيري وضبطه وهي تنتظر اعتماد النظام المحاسبي الموحد للجهات العاملة في المجال الخيري وإدارة جمعيات النفع العام وتفعيل دورها في ضبط العمل في هذه الجمعيات بما يخدم جميع فئات المجتمع.

أما قطاع الشؤون المالية والإدارية القطاع المسؤول عن كل الأمور الإدارية فإن العاملين فيه ينتظرون كوادرمهم أسوة بالوزارات الأخرى منذ سنوات فهل يتم انصافهم مع الحكومة الجديدة؟ إلى جانب الإسراع في تنفيذ المشاريع الإنشائية الخاصة بالمباني التابعة للوزارة بما يتماشى مع التطور الحاصل في تنفيذ المشاريع الإنشائية الخاصة بالمباني التابعة للوزارة وما أسود كثيرة بانتظار الوزير الجديد الذي ينتظر الجميع أن يكون على مستوى طموحات الأعداد الكبيرة العاملة في الوزارة أو المستفيدة من خدماتها. هذا العرض المختصر لاحتياجات الوزارة لا يقلل من أهمية ما أنجزه الوزراء السابقون والحكومات السابقة ولكن الجميع يتطلع لمزيد من الانجاز في هذه الوزارة المسؤولة عن جميع فئات المجتمع دون مبالغة في ذلك.

بشرى شعبان

المختصة بالإضافة للانتظار الطويل لموظفي قطاع العمل لإسبما المفتشين والقانونيين لإقرار الكوادر الخاصة بهم. واستحداث عدد من الإدارات تساهم في تنظيم سوق العمل بما يتماشى مع خطة التنمية الشاملة واستكمال مشروع ميكنة خدمات القطاع الذي يحتاج إلى الكثير لكي يلبي احتياجات عمل القطاع دون توقف.

قانون التعاون

أما قطاع التعاون والذي مرت سنوات طويلة فينتظر تعديل القانون الخاص بالعمل التعاوني بما يتماشى مع التطور الحاصل في هذا القطاع الحيوي والذي ينظم العلاقة بين الوزارة كجهة رقابية وإشرافية على هذا القطاع ويضبط العمل داخل مجالس إدارات الجمعيات التعاونية ويساهم في الحد من المشاكل التي تواجه هذا القطاع ويحدد الجوء إلى حل مجالس إدارات

مباني الكثير من الإدارات تحتاج إلى تطوير لتلبية

ضغط العمل

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

قوانين الخدمات الاجتماعية بحاجة إلى تعديلات لتشمل جميع الفئات المستحقة

وزارة الشؤون أو «وزارة الوزارات» كما يطلق عليها لكثرة القطاعات المرتبطة بها وتشابك العلاقات مع الكثير من وزارات ومؤسسات الدولة حيث تضم أكثر من 5 قطاعات ذات علاقة مباشرة مع جميع الفئات الاجتماعية ورغم ذلك فإن فيها العديد من المشاريع القانونية والمطالب العالقة منذ سنوات لتطوير ادائها، ويكاد لا يخلو قطاع من قطاعاتها من وجود مطالب ومشاريع قوانين تنتظر الوزير الجديد للتنفيذ أو للإقرار أو الاعتماد، وفي هذا التقرير حاولنا الوقوف على آراء بعض المسؤولين في مختلف قطاعاتها حول ماذا ينتظرون من الحكومة الجديدة أن تقدم لوزارة الوزارات.

الكوادر وهيئة القوي العاملة

كشف مصدر في قطاع العمل أن هناك العديد من القرارات تنتظر الحكومة الجديدة للاعتماد أبرزها القانون الخاص بإنشاء الهيئة العامة للقوي العاملة التي ستستحل مكان قطاع العمل في الوزارة لتنظيم العمل في القطاعين الخاص والحكومي وتكون الجهة المسؤولة عن استقدام العمالة الوافدة إلى الكويت بمختلف اختصاصاتها وتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال وتكون بمنزلة البديل عن نظام الكفيل.

بالإضافة إلى مشكلة المباني المزمّنة لإدارات العمل في كل المناطق والتي تحتاج جميعها إلى مبان جديدة تناسب حجم الأعمال والأعباء التي تقوم بها هذه الإدارات، إلى جانب اعتماد الدراسة التي أعدها قطاع العمل بشأن منح جميع فئات القطاع الخاص فرصة استقدام العمالة من الخارج وإجراء التوازن السكاني ومنح العمالة الوطنية فرصة أوسع للعمل في القطاع الخاص وفق نسب جديدة يجري اعدادها بالتعاون مع الجهات



اكتمال مشروع الميكنة سيبهم في تسريع وتيرة العمل والإنجاز

المدير يس يهيب بمنتسبي «العلاقات العامة» تسديد الاشتراكات

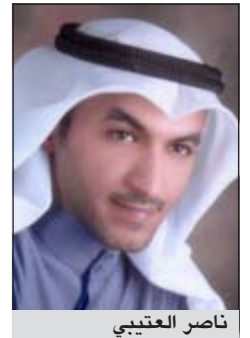
أكد رئيس جمعية العلاقات العامة بدر المدير أن الجمعية استطاعت خلال الفترة الماضية تحقيق العديد من الإنجازات، رغم قلة الموارد المادية ورغم عدم تسديد العديد من منتسبيها قيمة الاشتراكات السنوية. وبين أنه تم قفل باب الترشح للانتخابات مجلس إدارة جديد يوم الأربعاء الماضي، حيث قدم

18 مرشحاً استمارات الرغبة في الترشح. وأهاب المدير بأعضاء الجمعية العمومية الذين لم يسدوا اشتراكاتهم إلى أن يبادروا بالاتصال بالجمعية لتسديد اشتراكاتهم وحضور الجمعية العمومية، مشيراً إلى أن الجمعية تعاني من نقص حاد في المخزولات المادية، وإن بها عجزاً مالياً 47 ألف دينار ورغم هذا العجز، فقد مارست الجمعية نشاطاتها الاجتماعية على أكمل وجه. وأشار إلى أن أهم إنجازات الجمعية هو مؤتمر الإعلام الاقتصادي الذي أقيم تحت رعاية سامية من صاحب السمو الأمير، وكان الدعم المادي والمعنوي من صاحب السمو الأمير له كبير الأثر في نجاح المؤتمر الذي كان الهدف منه دعم الرؤية التنموية لجعل الكويت مركزاً عالمياً وتجارياً عالمياً عام 2035. وأضاف أن الجمعية قد عقدت مؤتمراً تحت شعار دور العلاقات العامة والإعلام في جعل الكويت مركزاً عالمياً واقتصادياً والذي كان برعاية رئيس مجلس الوزراء السابق سمو الشيخ ناصر المحمد. وأشار إلى أن المؤتمرين الذين قامت بتنظيمهما الجمعية قد حققا نجاحاً كبيراً، حيث شارك فيهما خبراء اقتصاديون وأكاديميون ووزراء سابقون من داخل وخارج الكويت. وأوضح أن مجلس إدارة الجمعية سيعد اجتماعه خلال أسبوع اعتماد مرشحي مجلس الإدارة، كما سيتم إرسال التقرير المالي والإداري وأسماء المرشحين إلى جميع أعضاء الجمعية العمومية، لافتاً إلى أنه تمت مخاطبة وزارة الشؤون لتحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية. ولفت إلى أن الجمعية خاطبت ديوان الخدمة المدنية بأكثر من كتاب لإعطاء كادر للعاملين في مجال العلاقات العامة في جميع القطاعات، لأن مهنة العلاقات العامة رغم أهميتها لا ينظر لها المسؤولون النظرة التي تستحقها.

أسامة دياب

العتيبي يشيد بمشاركة «التسليف» في المؤتمر الخليجي - التركي

أشاد رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بينك التسليف والإدخار ناصر العتيبي بالمشاركة الفعالة والإيجابية لبنك التسليف والإدخار بالمؤتمر الخليجي - التركي الأول للتنمية، والمنعقد في العاصمة التركية إسطنبول، ممثلة برئيس مجلس الإدارة والمدير العام صلاح المصنف. وثمن العتيبي جهود المصنف ضمن نطاق المؤتمر المقام بحضور رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الغرف التجارية الخليجية ورجل الأعمال السعودي صالح كامل، وحشد كبير من القنادات الخليجية المهتمة بمجال عقد تنفيذاً لخطة العمل المشترك للتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، والتي أقرت من مجلس الوزراء المشترك بين الجانبين في أكتوبر 2010، مشيراً في الوقت ذاته إلى ما تم بحثه من خلال المؤتمر فيما يتعلق بالنهضة العمرانية، ومشاركة شركات المقاولات التركية في التنمية العمرانية في دول مجلس التعاون الخليجي وأهميتها للمجتمعات، حيث أكد المشاركون على أهمية التنمية في دول الخليج بالتنسيق مع الجمهورية التركية. وأختتم العتيبي تصريحه بالتأييد لرئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك التسليف والإدخار صلاح المصنف لحرصه التام على المشاركة في تنفيذ خطة العمل المشترك للتعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا.



ناصر العتيبي

لبيع فرو
منك وفوكس وارد فرنسا
قصير ٥٠٠ دينار
طويل ٦٠٠ دينار
٩٧٥٧٨٢٩٣

18 4447
مركز الإستماع
عدنا نستقبل اتصالكم يومياً من الساعة 5:00 إلى 9:00 مساءً، عدا الجمعة والسبت